



عبد النبي الشعلة

وقفة

صناعة الطيران في دول مجلس التعاون

إضافة إلى ذلك، فإنه يتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار في قطاع الطيران المدني في دول مجلس التعاون 200 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، وستكون مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة فيها حوالي 120 مليار دولار لشراء طائرات جديدة، و40 مليار دولار لتفتيحها خطوط القطرية كما ذكرنا سابقاً إلى جانب 100 مليار دولار أخرى ستفق في الفترة نفسها؛ لتوفير وتطوير المطارات في دول المنطقة، وتشمل إضافة ثمانية مهام جديدة بحلول عام 2020، وإنجاز مطار جبل علي الذي سيكون أكبر مطار في العالم.

إلا أن توجه وتخطيط حكومة أبوظبي لبناء مطار فضائي فيها على أعلى المواصفات ليكون قاعدة لانطلاق السياحة الفضائية وإطلاق رحلات للمسافرين للفضاء سيدفع بصناعة الطيران في المنطقة إلى آفاق عالية ومجالات جديدة واسعة، وعند إنجاز هذا المشروع سيكون بإمكان أي فرد أيضاً السفر من أبوظبي إلى لوس أنجلوس في مدة ثلاث ساعات فقط مقابل مبلغ 200.000 دولار، أو الانضمام إلى 390 مسافراً للفضاء حجزوا مقاعدهم بالفعل حتى الآن. إن ذلك ليس من أضغاث الأحلام أو التمنيات، فأبوظبي تملك 30 % من شركة Virgin Galactic، وهي شركة أمريكية أسسها السير ريتشارد برانسون التي أنهت تطوير وتصنيع المركبات الفضائية اللازمة لتشغيل هذه الرحلات وتصميم أنظمتها، وتجري الآن التجارب النهائية عليها قبل الشروع في إطلاقها تجارياً بعد عامين من الآن. إن صناعة الطيران في دول مجلس التعاون تقف اليوم حقاً على أعتاب مرحلة من النمو والتوسع كما ونوعاً لم يشهد التاريخ مثيلاً لها من قبل.

ونقلت الشركة 15 مليون راكب خلال هذا العام مقارنة بـ 12 مليون في العام الذي سبقه. الاتحاد أسست في عام 2003، وأصبحت في وقت قياسي أسرع الشركات نمواً في تاريخ الطيران المدني، تشغل الآن 57 طائرة وتسير 147 رحلة يومياً، وتربط أبوظبي بـ 64 مدينة في 42 دولة. في عام 2008 أعلنت عن إبرام أكبر صفقة في تاريخ الطيران المدني تشمل 205 طائرات في صفقة واحدة.

أما طيران الخليج، أم شركات الطيران الخليجية وشيختها، فإنها تحتفل هذا العام بمرور ستين عاماً على تأسيسها. وإذا تحققت الأبناء بأن مجموعة انتر ناشيونال إيرلاينز قد أبدت رغبتها في المشاركة في شركة طيران الخليج، فإن أنشطتها ستشهد انتشاراً عالمياً واسعاً، وستصبح شركتنا ضمن هذه المجموعة التي أسست بعد دمج شركة الخطوط الجوية البريطانية بشركة الطيران الإسبانية إيبيريا، وبالنتيجة ستنتقل طيران الخليج إلى مصاف شركات الطيران العالمية الكبرى.

ولضيق المساحة، فليس لدينا مجال هنا للتطرق للنمو والتوسع والتطور الذي تشهده الشركات الخليجية الأخرى كالسعودية والكويتية وغيرها، ولكن لا بد من الإشارة ولو بشكل عابر إلى أن شركات الطيران الاقتصادي مثل العربية، الجزيرة، فلاي دبي، طيران البحرين، طيران راس الخيمة وطيران ناس هي الأخرى في توسع مطرد، وأن خدمات الطيران الخاص في المنطقة هي أيضاً في تطور مشهود.

هذا التوسع سيخلق أكثر من 300 ألف فرصة عمل جديدة في هذا القطاع خلال السنوات العشر القادمة حسب تقديرات الخبراء.

ثلاث شركات خليجية، وهي الإمارات والاتحاد والقطرية ستكون لديها مجتمعة طاقة لنقل 200 مليون مسافر في السنة، وهو ما يمثل أربعة أضعاف طاقتها قبل عام واحد فقط، وإن 2300 طائرة جديدة ستضم إلى أساطيل دول المجلس بحلول عام 2029.

الكل منا الآن على قناعة تامة بأن استمرار توسع ونمو قطاع النقل الجوي في دول المجلس سيساهم في استمرار ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وسيغذي قطاعات الخدمات والسياحة والتجارة مما يؤدي بدوره إلى تعزيز خطط وبرامج حكوماتها؛ لتنويع مصادر دخلها وتخفيف حجم الاعتماد على النفط.

اليوم كلنا فخورون بأداء ومكانة شركات الطيران الخليجية على خارطة صناعة الطيران الدولية. طيران الإمارات بالتحديد مرشحة لأن تصبح أكبر شركة طيران في العالم. وقد تضاعف عدد الركاب على متنها ست مرات خلال العقد الماضي وبلغت أرباحها 964 مليون دولار هذا العام، وأصبحت تسير 2400 رحلة أسبوعياً وتربط دبي بـ 105 مدن في مختلف أرجاء المعمورة، وقد وقعت قبل فترة وجيزة على شراء 175 طائرة جديدة، منها 90 طائرة من طراز إيرباص A380 الضخمة تم - بالفعل - استلام وتشغيل 14 منها، وعند إتمام هذه الصفقة ستصبح طيران الإمارات مالكة لأكبر أسطول من هذه الطائرات في العالم.

القطرية هي أيضاً قصة نجاح أخرى، فقد دشنت نشاطها بأربع طائرات في عام 1997 بلغت الآن 85 طائرة بمعدل نمو سنوي قدره 40 %، وهي في طريقها لشراء 200 طائرة جديدة بتكلفة 40 مليار دولار، وستربط الدوحة بـ 96 مدينة في مختلف أنحاء العالم مع بداية العام القادم،

حتى عهد قريب كنا جميعاً تقريباً ولا يزال البعض منا يبدي قلقه وتخوفه على قطاع الطيران المدني في دول مجلس التعاون؛ نتيجة للتوسع والتعدد الذي يشهده هذا القطاع.

وحتى عهد قريب أيضاً كان المهتمون بهذا القطاع قلقين وغيورين على مصير الشركات الوطنية الثلاث التابعة لدول المجلس، وهي طيران الخليج والسعودية والكويتية من أي بادرة للمنافسة. لقد اعتبرنا قرار دبي تأسيس شركة طيران خاصة بها في عام 1985 بأنها خطوة انفصالية طائشة تنتافي وروح الوحدة الخليجية، وستقتضي على رمز من رموزها، وهي شركة طيران الخليج. لقد كنا نعتقد بأن خطوة دبي كانت مجرد بعثرة وتفتيت للجهود وتعارض مع أبسط القواعد التجارية وستؤدي إلى إشعال منافسة محمومة ستضر وتضعف الجميع، وسيكون مصيرها الفشل المحتوم.

وكم كنا مترعين ومخطئين، فثلاث شركات الطيران الثلاث العتيقة لا تزال قائمة على الرغم من أنها ظلت، كأغلب شركات الطيران في العالم، تضع أعباء مالية ثقيلة على كاهل ثلاث من دول المجلس. وطيران الإمارات أصبحت أكبر شركة طيران في العالم توسعاً ونجاحاً، وارتفع عدد شركات الطيران التابعة لدول المجلس إلى تسع شركات، وأصبح قطاع الطيران المدني من أهم قطاعات الإنتاج وأسرعها نمواً في هذه الدول.

وقد ارتفع عدد المسافرين على خطوط الشركات الخليجية بشكل عام بمعدل 35 % في العام، وسجل هذا القطاع نمواً نسبته 20 % في هذا العام على سبيل المثال وهو الأعلى في العالم. وللمقارنة، فإن هذه النسبة بلغت 2.3 % في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة نفسها.

إعداد 80 % من عقود "الأنظمة الذكية" ... "الأشغال":

استكمال دراسة النقل في 2012 وتسليم المرحلة الأولى في 2016

النماتة - وزارة الأشغال: قال وكيل وزارة الأشغال نايف الكلاي إن "الوزارة تعمل على استكمال دراسة متكاملة للنقل بشكل كلي بحلول نهاية العام 2012". وأضاف الكلاي أنه سيتم "الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من الدراسة في العام 2016، مبيّناً "وذلك من خلال تفعيل أنظمة وسائل النقل العامة المتطورة؛ للتخفيف من حدة الازدحام المروري على شوارع وطرق متعددة، وبالتالي تسهيل الانتقال إلى جميع مناطق المملكة بيسر وسهولة استناداً إلى الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين حتى العام 2030 التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الحياة للجميع من خلال توفير بنية تحتية عالية الكفاءة والجودة".

وعن خطط وزارة الأشغال للأعوام 2014-2004، أشار الوكيل إلى أنه "تم الانتهاء من تحديد التفاصيل الفنية المرتبطة بمشروع تنفيذ أنظمة النقل الذكية، وإعداد مستندات العقود بنسبة 80 % إلى جانب توظيف مبادرة البنية التحتية لتقنية الاتصالات والمعلومات ICT infrastructure عن طريقي تبني أحدث وأرقى المعايير العالمية في هذا المجال".

وأكد الكلاي أن "ميزانية المشروع البالغة 11 مليون دينار ستضمن

الارتقاء بمستوى السلامة المرورية على الطرق، وتوفير الحلول السريعة لحالات الطوارئ المختلفة على الطرق".

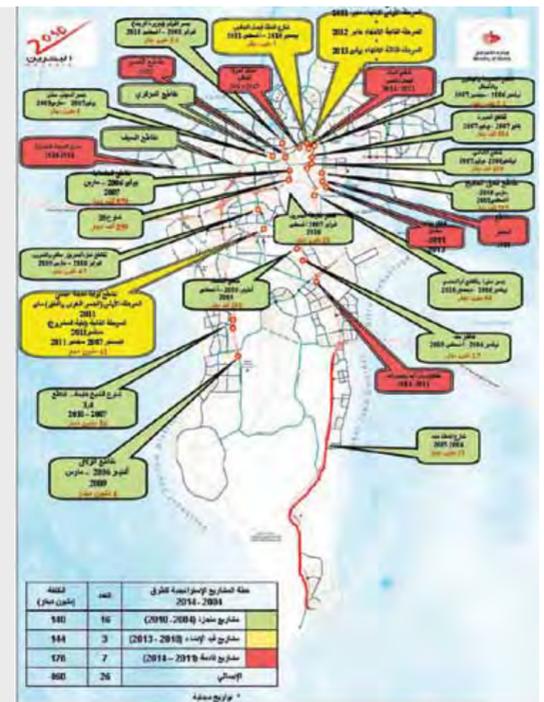
وعن بقية مشاريع الخطة، أشار الوكيل إلى أنه "تم في العام الجاري الانتهاء من تنفيذ أبرز 3 مشاريع ضمن الخطة تشمل مشروع جسر سترة وتقاطع أم الحصم، إلى جانب مشروع شارع الشيخ خليفة بن سلمان والنفقان 3 و4، ومشروع تقاطع خارطة خارطة البحرين. أما المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ، فأبرزها مشروع شارع شمال المنامة، ومشروع تقاطع بوابة مدينة عيسى".

ولفت الكلاي إلى أن "الوزارة ستعمل على تبني عدد من المبادرات التي ستقوم من خلالها بالارتقاء ليس بالشوارع والطرق الرئيسية في المملكة فحسب، بل الارتقاء بكل الطرق الفرعية الأخرى في قرى البحرين، وصولاً إلى رفع مستوى السلامة المرورية لمستخدمي الطرق، والتخفيف من الحوادث المرورية بنسبة 30 % خلال السنوات السبع المقبلة، ومن أهم هذه المشاريع: مشروع مدخل المدينة الشمالية، وتقاطع ميناء سلمان، وتقاطع الجفير، وتقاطع دوار البنا والنويدرات، إلى جانب مدخل المرفأ المالي، وتقاطع القصر، وأخيراً تقاطع الملك فيصل - القصر".

ووزارة الأشغال: قال وكيل وزارة الأشغال نايف الكلاي إن "الوزارة تعمل على استكمال دراسة متكاملة للنقل بشكل كلي بحلول نهاية العام 2012". وأضاف الكلاي أنه سيتم "الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من الدراسة في العام 2016، مبيّناً "وذلك من خلال تفعيل أنظمة وسائل النقل العامة المتطورة؛ للتخفيف من حدة الازدحام المروري على شوارع وطرق متعددة، وبالتالي تسهيل الانتقال إلى جميع مناطق المملكة بيسر وسهولة استناداً إلى الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين حتى العام 2030 التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الحياة للجميع من خلال توفير بنية تحتية عالية الكفاءة والجودة".

وعن خطط وزارة الأشغال للأعوام 2014-2004، أشار الوكيل إلى أنه "تم الانتهاء من تحديد التفاصيل الفنية المرتبطة بمشروع تنفيذ أنظمة النقل الذكية، وإعداد مستندات العقود بنسبة 80 % إلى جانب توظيف مبادرة البنية التحتية لتقنية الاتصالات والمعلومات ICT infrastructure عن طريقي تبني أحدث وأرقى المعايير العالمية في هذا المجال".

وأكد الكلاي أن "ميزانية المشروع البالغة 11 مليون دينار ستضمن



300 موقف للعدل والنيابة بمركز الفاتح

النيابة - وزارة العدل: كشف الوكيل المساعد للموارد البشرية والمالية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف عماد عبيد، أن الوزارة سعت ضمن استراتيجيتها لتلبية الاحتياجات الناجمة عن نقص مواقف السيارات في المنطقة الدبلوماسية، فقد قامت بتخصيص 300 موقف في مركز أحمد الفاتح الإسلامية.

وقال الوكيل المساعد إن توفير الخيارات المناسبة فيما يخص موضوع عدم توفر المواقف

يحظى باهتمام ومتابعة دائمة من قبل مسؤولي الوزارة، مشيراً إلى ما يمثله دعم الموظفين والعمل على توفير سبل الراحة لهم من أولوياتها الأساسية تعمل الوزارة بصورة مستمرة على دراسة ووضع الحلول الملائمة لهذه المشكلة ضمن خطة مدروسة.

هذا، وبين الوكيل المساعد أن الوزارة وبالتفاق مع إحدى شركات النقل بعد استيفاء كافة الإجراءات القانونية، وحسب النظام المتبع قامت بتوفير عدد 6 باصات لنقل موظفي وزارة العدل والنيابة العامة من وإلى مركز أحمد الفاتح

يحتوي باهتمام ومتابعة دائمة من قبل مسؤولي الوزارة، مشيراً إلى ما يمثله دعم الموظفين والعمل على توفير سبل الراحة لهم من أولوياتها الأساسية تعمل الوزارة بصورة مستمرة على دراسة ووضع الحلول الملائمة لهذه المشكلة ضمن خطة مدروسة.

هذا، وبين الوكيل المساعد أن الوزارة وبالتفاق مع إحدى شركات النقل بعد استيفاء كافة الإجراءات القانونية، وحسب النظام المتبع قامت بتوفير عدد 6 باصات لنقل موظفي وزارة العدل والنيابة العامة من وإلى مركز أحمد الفاتح

تخريج دورة تخصصية في الدروع الملكية



الرفاع - قوة الدفاع: أقيم صباح أمس الإثنين حفل تخريج إحدى الدورات التخصصية بالدروع الملكية، وذلك بحضور قائد الوحدة العميد الركن علي بن راشد آل خليفة.

وبعد تلاوة آيات من الذكر الحكيم استمع الحضور لإيجاز عن مراحل الدورة، تضمن سرد المواد النظرية والعملية التي تناولتها، وتوضيح أهميتها، ودورها في إظهار عناصر التميز والإلتقان على عمل المشاركين فيها، إضافة إلى التطرق للأساليب التدريبية المتطورة التي تم تطبيقها.

وفي ختام الحفل سلم قائد الدروع الملكية الشهادات على الخريجين والجوائز على المتفوقين بالدورة، مهنئاً لهم اجتيازها، ومقدراً الجهود التي بذلها القائمون عليها.

مملكة البحرين
وزارة التربية والتعليم
إدارة التخطيط والتشريع التربوية
قسم الأبنية المدرسية

تعلم إدارة التخطيط والتشريع التربوية عن طرح المناقصات العامة التالية:

رقم المناقصة	الجهة	نوع المناقصة	القيمة التقديرية للمناقصة	الوقت
17680080	وزارة التربية والتعليم	تصميم وتنفيذ الأعمال المدنية والإنشائية للمدرسة رقم 12/11/2010م	50 مليار	15/01/2010

فعلت الراغبين في الحصول في هذه المناقصة الإتصال بكتبة قسم الأبنية المدرسية هاتف 17680080 خلال ساعات اليوم الرسمية للحصول على وثائق المناقصة اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 27/12/2010م إلى يوم الأربعاء الموافق 12/1/2011م وذلك مقابل دفع لمدي غير قابل للرد بقيمة المستندات الفنية أعلاه كمثل عطاء كمي ضمن الصندوق إدارة الجدارة المالية بوزارة التربية والتعليم - الفصحية، على أن يرفق مع العطاء مع الضمان البنكي المسمى المشار إليه أعلاه، وفي جميع الأحوال يجب أن لا تقل قيمة الضمان البنكي عن 100 دينار بحريني، وذلك في صورة شيك مصرف أو خطاب ضمان مصرف أو بوليصة تأمين من إحدى المؤسسات المالية المحلية أو وفقاً على أن يكون هذا الضمان سائر التفعيل طوال مدة سريان العطاء المخصص عليها في وثائق المناقصة.

* توزيع العطاءات في الصندوق المخصص لذلك بمجلس المناقصات في اليوم السابع من تاريخ إعلان المناقصة السابقة.

* تحميم هذه المناقصة لإحكام المرسوم رقم 30 لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمنشآت الحكومية ولاتحت التنفيذ الصادرة بالمرسوم رقم 36 لسنة 2002م

* كما يجب مراعاة الشروط التالية:

- 1- أن ترفق نسخة من شهادة صلاحية لإثبات نسيئة البحرية صادرة من وزارة العمل
- 2- أن ترفق نسخة من جميع المستندات الأصلية أو النسخة المصدقة من العطاءات بختم الشركة أو المؤسسة أو الجهة مقدمة العطاء.
- 3- أن ترفق ما الإيلان مكتبة الوثائق المناقصة
- 4- ملاحظة هامة يرجى من جميع المشاركين في المناقصة الحضور إلى مجلس المناقصات في اليوم السابع من تاريخ إعلان المناقصة السابقة